الفصل التاسع

الكمبيوتر وجرائم الاشتراكيين في مصر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل التاسع

الكمبيوتر وجرائم الاشتراكيين في مصر

عرفت مصر الإنترنت مع نهايات عام 1993 وهى تعد بذلك من أوائل الدول العربية التي وثقت علاقاتها بعصر المعلومات . إلا أن عدد المستخدمين كان محدودا بشدة وحتى نهاية التسعينات من القرن الماضي ولم يكن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر يتجاوز 400 ألف مستخدم . وفى نهاية عام 2001 كانت مصر تحتل المركز السادس بين الدول العربية في عدد الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة حيث تصل النسبة إلى 1.55لكل مائة نسمه وهو أدنى من المتوسط العالمي الذي يصل إلى 8.42 حاسب لكل مائة نسمه .

أما فيما يخص عدد الحواسب الشخصية المتصلة بالإنترنت في بعض الدول العربية فتحتل مصر موقع متأخر بالنسبة للدول العربية حيث يسبقها كل من(الإمارات والكويت وعمان والسعودية) حيث تصل النسبة الخاصة بالحواسب الشخصية المتصلة بالإنترنت . كل ألف نسمة إلي 0.28 وهي نتيجة أدني من المتوسط العالمي الذي يصل إلي 23.27 حاسبا متصلا بالإنترنت لكل ألف نسمة ويظهر التطور السريع مستخدمي الإنترنت في مصر والذين تشير التقديرات أنهم يقتربون من ثلاثة ملايين مستخدم .ومدى الاستفادة التي عادت علي المواطنين المصريين مباشرة من مبادرة الإنترنت المجاني الذي أطلقته الحكومة المصرية أيضا العديد من الأسر للحصول علي جهاز كمبيوتر تسديد ثمنه علي أقساط بسيطة وذلك علي الرغم من أن نسبة الأمية تصل إلي 50% من السكان إلا أن تلك المبادرات في توسيع رقعة المستخدمين لشبكة الإنترنت وزيادة إعدادها للاستفادة من تلك الثورة الرقمية في التنمية والتطور الاقتصادي ، تكاد تفقد قيمتها علي أرض الواقع وتضيع سدى نظراً للتضارب بل والتناقض الذي يظهر بوضوح في تعامل أجنحة أخرى مع زيادة أعداد

مستخدمي الإنترنت في مصر .فبدء من عام 2001 بدأت الشرطة المصرية في العصف بالعديد من مستخدمي الإنترنت سببا لسجن العديد من الفئات "إسلاميين أو صحفيين أو ممثلين جنسيا ، أو نشطاء سياسيين " بحيث كان القسم المشترك بين الجميع هو استخدام الإنترنت ، بل أن إدارة جديدة قد أنشئت تتبع الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق تحت اسم " إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة المعلومات أبت أغلب المتهمين بحرية الرأي في مصر يعرفونها باسم "شرطة الإنترنت . "

وعلي الرغم من أن اسم مكافحة جرائم الحاسبات وشبكة المعلومات لم يظهر للنور قبل مارس 2003 حيث جاء في خبر نشرة جريدة الأهرام شبة الرسمية في 5 مارس 2003 عن القبضة علي مصمم برامج انشأ موقع للشهير بموظف كبير وأسرته إلا إنترنت وابن الشاعر الراحل بخيت سرور بالحبس لمدة سنة مع الشغل والنفاذ ودفع كفالة مالية قدرها 2000 جنية ، بعد إدانته بحيازة وتوزيع قصيدة العامية المعروفة (كسميات "التي كتبها والده الراحل بين عامي 1969 ـ 1974 ورأت المحكمة في القصيدة التي اتهم شهدي بنشرها علي شبكة الإنترنت الدولية واحتوائه علي عبارات مخلة بالآداب العامة وعليه أصدرت حكمها السابق في القضية رقم 14121 لسنة 2001 جنح السيدة زينب ، وفقا للمادة 178 من قانون العقوبات التي تجرم حيازة المواد المنافية للآداب العامة بغرض التوزيع أو الاتجار فيها بقصد إفساد الأخلاق بأتي هذا علي الرغم من أن الجهاز الذي تم ضبطه بمنزل شهدي لم يثبت اتصاله بشبكة الإنترنت .كما لم يسفر فحص محتويات القرص الصلب " Hard Disk عن وجود القصيدة التي اتهم مطبوعة ورقمية كان كايفان وجهة نظر "مباحث الآداب " لإثبات علاقة شهدي بكاتب القصيدة . في مفارقة تدعو للسخرية ، حيث أن مؤلف القصيدة هو والده ومن الطبيعي أن تكون في حوزته فضلا عن أنها موجودة لدى الآلاف من جمهور الشاعر الراجل نجيب سرور والمعروف بموافقة النقدية السياسية قبل رحلة :

١ـ في القضية رقم 809 لسنة 2003 حصر أمن دولة عليا وطوارئ المفهم فيها المهندس أشرف إبراهيم وآخرين المعروفة باسم قضية "الاشتراكيين الثورين "

حرر أحد الضباط مذكرة تحريات ضد أشرف يتهمه فيها بعدة اتهامات كان ضمنها انه أذاع في الخارج عن طريق الاشتراكيين أخبار كاذبة عن الأوضاع الداخلية للبلاد من شأنها إضعاف هيبة الدولة واعتبارها بأن تعمد إرسال معلومات كاذبة لها خارجية ـ منظمات أجنبية لحقوق الإنسان ـ علي خلاف الحقيقة تتضمن انتهاك حقوق الإنسان في البلاد وكان شأن ذلك إضعاف هيبة الدولة واعتبارها ولم يذكر الضابط كيف علم بتلك الزاعم وما هي طبيعة تلك المعلومات تحديداً إذا كان وقد تنصت علي رسائل "أشرف إبراهيم" الإلكترونية ، ضارباً عرض الحائط بالحق في الخصوصية وحرمة مراسلات المتهم ومخالفة ذلك للقانون لما تم ذلك بدون إذن قضائي وفي النهاية قضي ببراءة المهندس والمتهمين الآخرين ولم يكن بالأوراق سوى الموضوعات السياسية التي كانت مطبوعة علي شبكة الاشتراكيين دون ثمة دليل للإثبات .

٢ـ في الخميس 5 يونيو 003 2قررت النيابة العامة لأمن الدولة العليا في مصر احتجاز 12 من قادة جماعة " الأخوان المسلمين " في محافظة المنوفية 15يوم علي ذمة التحقيق وتضمنت لائحة المتهمين عدد من القائمين علي موقع "نافذة مصر" علي شبكة الاشتراكيين والذي يبث أفكار الجماعة وبياتها ونشراتها ووسائل مرشدها العام مأمون الهضميني "المرشد العام السابق" وأشرات تفاصيل التحريات إلي لجوء الأخوان المسلمين إلي استغلال شبكة الاشتراكيين للتخاطب بين عناصرها عن طريق برنامج الـ "بال توك" ونشر وبث المواد التي تتعلق بالجماعة وأخبار قادتها ونقل التكاليف فيما بينهم .

٣ـ الحكم علي المواطن عصام حنا وهبه بالحبس لمدة عام مع الشغل وذلك بتهمة نشر أخبار كاذبة وشائعات مغرضة في الخارج من شانها الأضرار بالمصالح القومية للبلاد .

المصيدة : تشتعل الشرطة المصرية مشاعر الرفض التي يكتبها بعض الأفراد لفئات معينة (جماعات معارضة إسلامية ، ممثلين جنسيا ، يساريين . . . على سبيل المثال) لتقوم بإلقاء القبض على تلك الفئات متبعة أساليب وإجراءات غير مشروعة . دون

الفئات هؤلاء الأفراد إلى أن البدء في تقديم التنازلات عن حقوق كل شخص في أن يضفي القانون عليه حمايته بعض النظر عن كونه مقبول اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا أم لا سوف يمتد ليطال الجميع في مؤشر خطير على تغيب ابسط القواعد القومية .

ويرى اغلب ضابط الشرطة أن شبكة الاشتراكيين تقع ضمن مناطق اختصاصاتهم، فلم يأتي ذكر جملة "بعد إذن النيابة العامة" ضمن أوراق اغلب القضايا المتعلقة الإنترنت، حيث يرون انه من العادي مراقبة الاشتراكيين ومستخدمه، ثم تقديم من يرون في سلوكه ما يرفضونه إلى النيابة العامة ومنها للمحاكمة بعرف النظر كان المتهم مخالفا للقانون أم لا فضلا عن الطريقة التي تم بها القبض على مستخدم الاشتراكيين وما شاب إجراءاتها من مخالفة للقانون .

إلا أن الحكومة من وراء ذلك تحاول قمع العمليات التي تقوم بها مرتكبي تلك الجرائم سواء على الدردشة أو البريد الإلكتروني E _ MAIL OR CHAT هي الأكثر انتشارا في مصرنا الغالية وما تقوم به المحاكم من توقيع عقوبات على هؤلاء المجرمين ولو قورنت مصر لا تعد 10%مما يتم ارتكابه في الولايات المتحدة على الاشتراكيين من تزييف وتزوير وقريبا غسيل للأموال على الاشتراكيين لذا ففي مصر حكومة تبحث عن ذلك ربما في الغرب يعتبرونه من قبيل الشيء العادي والدليل على ذلك ما يتم عن طريق الاختراق لذا فنريد تشريح جديد يحكم الجرائم الإلكترونية في مصر .

الجرائم الإلكترونية في مصر لا تشكل ظاهرة ملفتة للنظر[1]:

أكد اللواء مصطفى راضى مساعد وزير الداخلية، مدير الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق، إن الجريمة الإلكترونية في مصر لا تشكل ظاهرة ملفتة للنظر، على الرغم من الزيادة المضطردة في مستخدمي شبكات المعلومات الدولية (الاشتراكيين)، قياساً بعدد السكان، أو بما يجرى في العديد من دول العالم، وهى لا

(١) موقع www.al_Jzirah.com الجريمة الإلكترونية في مصر اللواء مصطفى راضى .

تزال جرائم محدودة ويجرى مكافحتها وملاحقتها أولا بأول . .. مشيراً إلى أن معظم من يتم ملاحقتهم في جرائم المعلومات هم من شباب .

وقال اللواء مصطفى راضي . في حديث لوكالة أنباء الشرق الأوسط أن وزارة الداخلية حققت من خلال الجهود التي تبذلها الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق ، نتائج إيجابية سريعة في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية المستحدثة ، نظرا لعلميات الملاحقة المستمرة لمرتكبي الجرائم الكمبيوتري ، سواء في عمليات السرقة والنصب على الشركات التجارية ، والسطو على البطاقات الائتمانية وعمليات التهديد والابتزاز والسب والتشهير ، والمواقع المخلة بالآداب ، حيث جرى التحقيق في كافة البلاغات الواردة إلى الأداة بنسبة مائة في المائة .

وأوضح أن زيادة معدلات الضبط في جرائم المعلومات ، والتحقيق في كافة البلاغات جاءت نتيجة أن إنشاء الإدارة العامة للمعلومات والتوثيق كان مواكباً لاستخدام الحاسبات الآلية في مصر والدخول على الشبكة العالمية للإنترنت وذلك مفيداً لتوجيهات السيد حبيب العادلى وزير الداخلية ، التي أكدت على ضرورة تطوير قطاع المعلومات والتوثيق وتحديثها وفقاً لأحدث النظم التكنولوجية العالمية وتنمية معارف ومهارات المشاركين في مجال مكافحة الجرائم التي ترتكب بواسطة الكمبيوتر ، أو عبر شبكاته وتحديد أنواعها ومدلولاتها الأمنية وكيفية ارتكابها مع تطبيق الإجراءات الفنية لأمن المعلومات في البرمجيات وأمن الاتصالات .